

الأهداف التنموية للألفية في البلدان العربية

تتفق جميع الدول العربية على أن التنمية البشرية هي مطمح أساسي. وتأكيد منها على هذا الإلتزام، تبنت جميع هذه الدول على إعلان الألفية الذي اشتقت منه الأهداف التنموية الثمانية للألفية.

تعكسُ «الأهداف التنموية للألفية» تطلعات الناس الأساسية لحياة أفضل من خلال سلسلة مختارة من الأهداف المحددة بالأرقام والأطر الزمنية الواضحة. فخلال الفترة الممتدة بين عامي 1990 و2015، اتفقت البلدان على خفض نسب الفقر والجوع إلى النصف، وتطبيق التعليم الابتدائي على مستوى شامل، وتعزيز المساواة بين الجنسين/النوع الاجتماعي، وخفض معدل الوفيات بين الأطفال دون الخمس سنوات إلى الثلثين، وخفض معدل الوفيات بين الأمهات بنسبة ثلاثة أرباع، ومكافحة فيروس نقص المناعة المكتسب/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الايدز/السيدا) والملاريا والسل، وضمان الاستدامة البيئية، وبناء شراكة عالمية للتنمية.

«أما أنا فأقول لكم إن الحياة ظلمة حقاً إلا حيث يكون الحافز،

وكل حافز أعمى إلا إذا إقترن بالمعرفة ...

وكل معرفة هباء إلا إذا تحولت عملاً...»

جبران خليل جبران

شاعر لبناني (1883-1931م.)

التقدم المحرز حتى الآن...

حققت الدول العربية خلال العقود الأخيرة تقدماً ملحوظاً نحو العديد من الأهداف التنموية للألفية. فخلال الفترة الممتدة بين عامي 1970 و2001، ارتفعت بشكل ثابت نسب القادرين على القراءة والكتابة ضمن الفئة العمرية بين 15 و24 عاماً، من 35 بالمائة إلى حدود 77 بالمائة وتزايد معدل الحياة المتوقع عند الولادة من 51 سنة إلى 68 سنة، وأمنت شبكات البنى التحتية الجديدة المياه لحوالي 83 بالمائة من السكان، في الوقت الذي وصلت فيه شبكات الصرف الصحي إلى 87 بالمائة من سكان المدن.

بالرغم من ما تم ذكره، فإن وتيرة التقدم خفت خلال التسعينيات من القرن الماضي؛ حيث لازمت نسبة الاطفال الملتحقين بالمرحلة الابتدائية من التعليم خلال هذه الفترة الـ80 بالمائة، وارتفعت بمقدار قليل نسبة الفتيات إلى الفتيان في المرحلتين الابتدائية والثانوية، وبقيت أعداد الوفيات بين الأمهات مرتفعة بحدود 500 وفاة لكل 100,000 ولادة حية.

تواجه الدول العربية اليوم تحديات تموية هامة؛ فما زال حوالي العشرة ملايين طفل خارج المدارس، وعلى الرغم من ازدياد عدد النساء المتعلّمات بنسبة ثلاثة أضعاف منذ العام 1970 فإن التفرقة بين الجنسين/النوع الاجتماعي لا زالت مستمرة، وأكثر من نصف النساء لا زلن أميات، ولا يصل عدد المقاعد التي يشغلنها في الهيئات التشريعية إلى 5 بالمائة من مجموع المقاعد.

كما لم يكن التقدم متساوياً في أرجاء المنطقة العربية، ولا ضمن إطار الدولة العربية الواحدة. ومع إدراك أن المؤشرات التجميعية للمنطقة قد لا تعكس دائماً أداء الدول المنفردة، أو استفادة مختلف الشرائح الاقتصادية والاجتماعية من إجمالي ومعدلات التقدم؛ يمكن القول بأنه في حين استطاع العديد من البلدان مع بدء الألفية الجديدة سد حاجاته سواء على صعيد التعليم أو الصحة أو الإسكان، فإن بلداناً أخرى لا زالت تعاني من الفقر والجهد والأمراض والجوع، وهي مجالات تستدعي الاهتمام الفوري، إذا ما أرادت هذه الدول تحقيق الأهداف التنموية للألفية بحلول عام 2015.

يوثق هذا التقرير مستوى وتيرة التقدم في البلدان العربية بالنسبة للعديد من الأهداف التنموية للألفية. وللتوضيح، فقد وضعت مستويات التقدم في «الأشكال ذات النقاط»، في حين يمكن تتبع وتيرة التقدم من خلال «الأشكال ذات الأعمدة العرضية». وعند القراءة المشتركة لهذه المعلومات، يتبين في العديد من الحالات أن البلدان العربية ذات التنمية الإنسانية الأقل، قد حققت التقدم الأقل خلال التسعينيات، وهذا يعني أن الصورة الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة ككل، قد أصبحت أقل تناسقاً وانسجاماً. إن تضيق الفجوات بين الدول العربية، وفي إطار الدولة الواحدة، مطلوب لتحقيق «الأهداف التنموية للألفية»، ولتحسين مستوى معيشة الناس اليومية، ولتعزيز الأمن الإنساني، ولتحقيق التنمية المستدامة.

